

اختلال سوق العمل في الجزائر : دراسة تحليلية كلية للفترة (1980-2021)

Labor Market Imbalance in Algeria: A general analytical study during the period(1980-2021)

¹ مصباحي إحسان

طالبة دكتوراه / مخبر إتمام / جامعة سعيدة- د. مولاي الطاهر، الجزائر

ihsen.mosbahi@univ-saida.dz

بوريش لحسن

أستاذ التعليم العالي / مخبر إتمام / جامعة سعيدة- د. مولاي الطاهر، الجزائر

bourichel@yahoo.fr

قدم للنشر: 2023-03-12 , قبل للنشر: 2023-04-17 , نشر في : 2023-06-02

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل الرئيسية التي تؤثر على توازن سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1980-2021، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين معدل البطالة وتطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الموزعة، كما عرضت الدراسة أهم المراحل التي مر بها سوق العمل في الجزائر خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية لعرض و طلب التشغيل. أشارت النتائج إلى وجود علاقة سلبية معنوية طويلة المدى بين كل من متغير الإنفاق الحكومي و أسعار البترول على معدل البطالة، و علاقة إيجابية معنوية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي و معدل البطالة.

الكلمات المفتاحية : سوق العمل؛ معدل البطالة؛ أسعار البترول ؛ الإنفاق الحكومي.

تصنيف JEL: F16 ، J64 ، Q41 ، E62

Abstract :

This study aims to identify the main factors affecting the labor market balance in Algeria during the period 1980-2021, by analyzing the relationship between the unemployment rate and some macroeconomic variables using autoregressive models with distributed lag . The study also presented the most important stages that the labor market in Algeria went through during the study period, furthermore the main characteristics of employment supply and demand. The results reflect a significant negative long-term relationship between each of the variable government expenditure and oil prices, on the unemployment rate, and a significant positive long-term relationship between gdp and unemployment.

Keywords: labor market; unemployment rate; oil prices; government expenditure

Jel Classification Codes: F16, J64, Q41, E62

¹ المؤلف المراسل

مقدمة :

مما لا شك فيه أن سوق العمل يمثل أحد أبرز ركائز التوازن الاقتصادي و النظرية الاقتصادية الكلية، حيث شهد هذا الأخير في الجزائر خلال العقد الأخير من القرن العشرين اضطرابا شديدا واختلالا حادا تمثل في ظهور اختلال قوى العرض والطلب على العمل وكانت أزمة البطالة من أهم صور هذا الاختلال.

أصبحت البطالة من أكثر الموضوعات إثارة للاهتمام بالنسبة للعديد من الاقتصاديين والمفكرين في الوقت الحاضر ، باعتبارها أكبر التحديات التي تواجه جميع بلدان العالم سواء النامية أو المتقدمة. وتعتبر ظاهرة البطالة بأشكالها المختلفة أحد المؤشرات الأساسية لتخلف اقتصاديات البلدان النامية، بحيث تسعى الجزائر جاهدة للتخفيف من حدة هذه الظاهرة عن طريق انتهاجها لعدة إصلاحات اقتصادية، و ترتبط هذه الظاهرة بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية كالتضخم، الاستثمار، الإنفاق الحكومي... والمتغيرات الاجتماعية كالنمو الديموغرافي، بمعنى أن البطالة في الاقتصاد الجزائري ترتبط بمجموعة من المتغيرات والعوامل التي تتسبب في ظهورها و تساهم في الرفع من معدلاتها ، لذلك من الضروري تحديد وفهم هذه العوامل لحل هذه المشكلة و جعلها عند أدنى مستوياتها. يكمن المشكل الجوهرى في التطرق إلى دراسة سبب اختلال توازن سوق العمل في الجزائر بحيث تهدف هذه الورقة البحثية إلى اختبار العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية و معدل البطالة وبالتالي معرفة المحددات و العوامل ذات أكبر تأثير على انحراف توازن سوق العمل بالجزائر.

و من خلال ما تقدم يمكن طرح إشكالية الدراسة و التي تتمحور في طرح التساؤل الرئيسى التالي:
ما هي أهم المحددات و العوامل الرئيسية التي تؤثر على توازن سوق العمل و استمرار البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2021) ؟

الفرضيات: تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

- توجد دلالة إحصائية ذات علاقة عكسية بين الناتج المحلى الإجمالي و معدل البطالة بالجزائر خلال الفترة 1980-2021.
 - تتأثر البطالة سلبيا بكل من الإنفاق الحكومي، أسعار البترول،
- أهمية الدراسة:** يكسب البحث أهمية بالغة تكمن في كون حدوث خلل في سوق العمل سيؤدي بالضرورة إلى فائض في عرض العمل و بالتالي تظهر أزمة البطالة التي تعد من أكبر التحديات التنموية التي تواجه الجزائر، مما يستدعي ضرورة دراسته و تحديد أبرز العوامل المؤثرة فيه.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى إبراز أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤدي إلى اختلال توازن سوق العمل بالجزائر خلال الفترة 1980-2021 و ذلك من خلال اختبار فرضيات الدراسة و تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة و البطالة، إضافة إلى معرفة إسهام كل متغير في انحراف توازن سوق العمل.

منهج الدراسة: ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال و تحليل واقع البطالة و هيكل سوق العمل بالجزائر، و كذا المنهج التاريخي بسرد التطور التاريخي لظاهرة البطالة خلال الفترة 1980-2021 . كما سيتم الاستعانة بنموذج ARDL لتحديد العوامل المؤثرة في معدل البطالة، و كذا تقدير و استخراج نتائج الدراسة و إجراء الاختبارات اللازمة سيتم عن طريق استخدام برامجي EXCEL و EVIEWS12

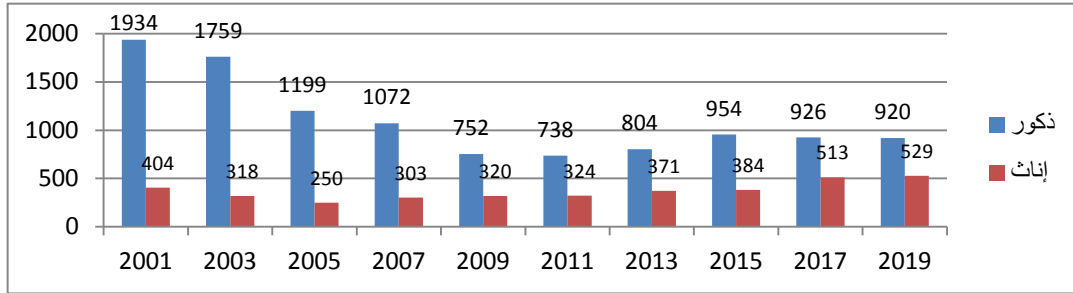
1. سوق العمل في الجزائر

1.1. خصائص سوق العمل في الجزائر:

تمتاز البطالة في الجزائر بمجموعة من الخصائص التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ/ انتشار البطالة عند الذكور : يتم استخدام هذا التصنيف لمعرفة الجنس الذي تتفشى فيه ظاهرة البطالة بكثرة. الشكل التالي يوضح توزيع البطالة حسب الجنس. فيما يخص توزيع البطالة حسب الجنس يتضح من خلال الشكل أدناه أن البطالة تمس فئة الذكور أكثر من النساء، حيث شهدت نسب البطالة وجود تفاوت و ذلك خلال الفترة 2001-2019.

شكل 1 . توزيع البطالين حسب الجنس خلال الفترة 2001-2019



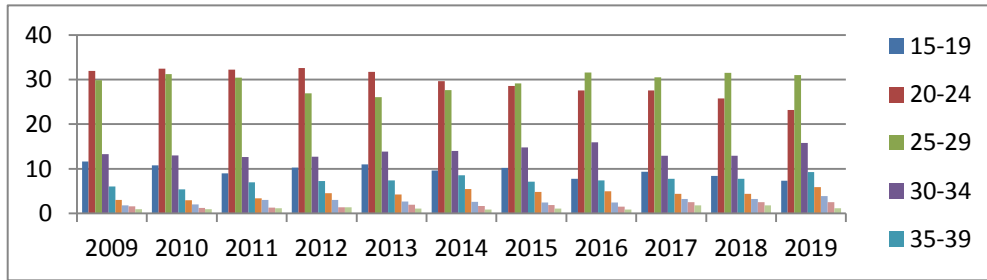
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EXCEL

يمكن أن نلاحظ أيضا أن عدد البطالين الذكور أكبر بكثير من الإناث، حيث بلغ عدد الذكور العاطلين عن العمل أقصاه سنة 2001 بقيمة قدرها 1.9 مليون بطل، كما نلاحظ انخفاض في نسب بطالة الذكور حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2011 بنسبة 69.49% من مجموع البطالين، لتعرف بعد ذلك تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض في السنوات الأخيرة حيث بلغت 920 ألف رجل عاطل مقابل 529 ألف امرأة عاطلة عن العمل لتسجل بذلك أكبر قيمة لها سنة 2019، في حين قدرت أدنى قيمة لها سنة 2005 ب 250 ألف امرأة عاطلة عن العمل.

يمكن تفسير نتائج ارتفاع بطالة الذكور على بطالة الإناث في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 إلى التفاوت الموجود في حجم القوى العاملة بين الجنسين، في حين يعود سبب التراجع في نسب بطالة الذكور بالأساس إلى تبني الدولة لإستراتيجية إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تشجيع الشباب الحرفيين الحاملين للشهادات على فتح مؤسسات و ورشات و التي كان لها الدور في التقليل من حجم بطالة الذكور. أما بالنسبة لارتفاع بطالة الإناث فإن السبب الرئيسي يرجع إلى دعم الدولة لفئة البطالين مما جعل نسبة العاطلات عن العمل تزداد بسبب تسجيل الإناث في مكاتب البحث عن العمل بغية الاستفادة من التعويض عن البطالة و كذلك الأمر بالنسبة لتلك اللواتي دخلن لسوق العمل أول مرة.

ب/ انتشار البطالة وسط فئة الشباب: يظهر لنا مؤشر البطالة تباينا في توزيع معدلاته حسب الفئات العمرية، حيث يبدو أن معدل البطالة مرتفع جدا في الفئات العمرية في سن العمل الأقل من 30 عاما ، وبشكل أكثر دقة في الفئات العمرية: 20-24 ، 25-29 ، عاما، حيث بلغت النسب على التوالي 29.43% 24.76% سنة 2001 في حين شهدت النسب تذبذبا لتصل إلى 23.19% 30.99% سنة 2019 على التوالي. أما بالنسبة للفئات العمرية الأخرى ، فقد كان المعدل منخفضا مقارنة مع الفئة الشبابية. و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل 2. توزيع البطالين حسب الفئات العمرية خلال الفترة 2009-2019



المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EXCEL

جدول 1. توزيع البطالين حسب فئات العمر بالجزائر لسنة 2019

المجموع	إناث	ذكور	معدل البطالة
			الفئات العمرية
26.9	45.1	23.6	فئة الشباب 16-24 سنة
9.1	17.8	6.8	فئة البالغين 25 سنة فما فوق
11.4	20.4	9.1	المجموع 16-59 سنة

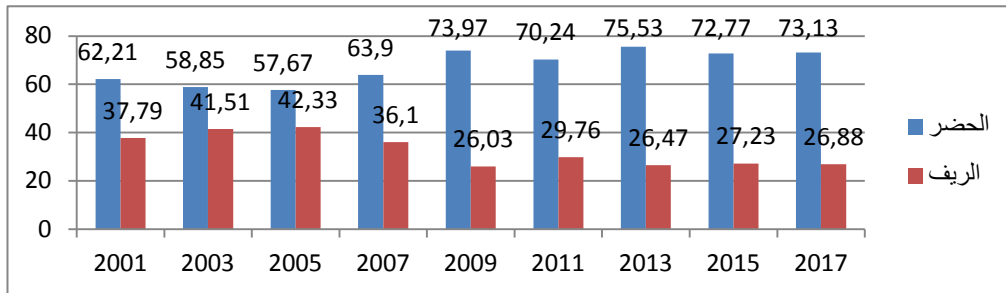
المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات, سنة 2019

كما يوضح الجدول أعلاه أن أكثر من 26.9% من السكان النشطين عاطلين عن العمل لا تتجاوز أعمارهم 24 سنة، 23.6% منهم ذكور و 45.1% إناث، في حين أن من تتعدى أعمارهم 25 سنة فما فوق فيشكلون 9.1% من السكان النشطين و ذلك سنة 2019.

و الواقع أن ظاهرة البطالة وثيقة الصلة بمدى صعوبة اندماج الشباب في عالم الشغل، خصوصا أولئك الذين يحملون شهادات جامعية، هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن مرد ذلك يعود أصلا لدى تلك الفئة من الشباب في النقص الحاد في الخبرة و النشاط الميداني، إذ لا يستثنى من أولئك الشباب المؤدون للخدمة الوطنية و كذلك من يتقدم لأول مرة لسوق العمل.

ج/ انتشار البطالة في مناطق الحضر: يختلف معدل البطالة من منطقة إلى أخرى، بحيث يتضح من خلال الجدول أدناه لتوزيع البطالة حسب التوزيع الجغرافي أن النسبة الأكبر للبطالة تتركز في منطقة الحضر مقارنة مع تلك في الريف، فمثلا قدرت نسبة البطالة في المدينة سنة 2007 63.90% مقابل 36.10% في الريف، بحيث تبقى البطالة بنسبة أعلى في المدينة مع مرور السنين حيث سجل نسبة 73.13% سنة 2017 مقابل 26.88% في الريف.

شكل 3. توزيع البطالين حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2001-2017

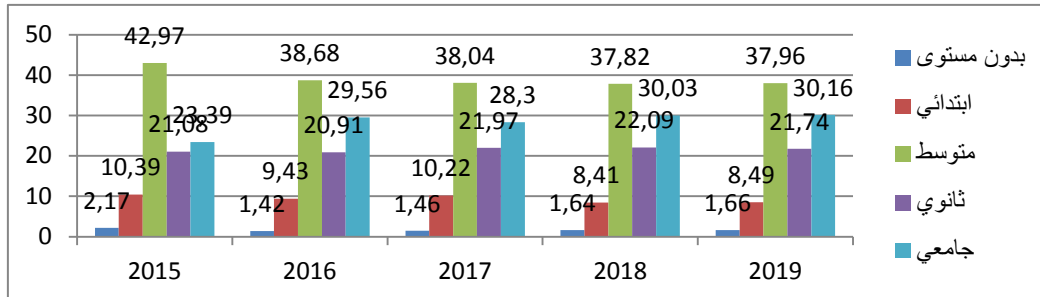


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EXCEL

و ترجع أسباب تسجيل معدلات بطالة في مناطق الحضر أكبر منها في الريف إلى ارتفاع عدد سكان الحضر عن سكان الريف بالدرجة الأولى، إضافة إلى تركيز اليد العاملة بالمناطق الحضرية، زد لذلك ظاهرة النزوح الريفي قصد البحث عن متطلبات لمعيشة أفضل لبعض سكان الريف.

د/ **بطالة خريجي الجامعات:** تعتبر بطالة خريجي الجامعات المرأة العاكسة لواقع العملية التعليمية لمؤسسات التعليم العالي، حيث تسهل معلومات هذا المعيار عملية إعادة ضبط مخرجات التعليم لتتوافق مع متطلبات سوق العمل. الجدول التالي يوضح تطور عدد البطالين حسب المستوى التعليمي خلال الفترة 2015-2019.

شكل 4. توزيع البطالين حسب المستوى التعليمي خلال الفترة 2015-2019

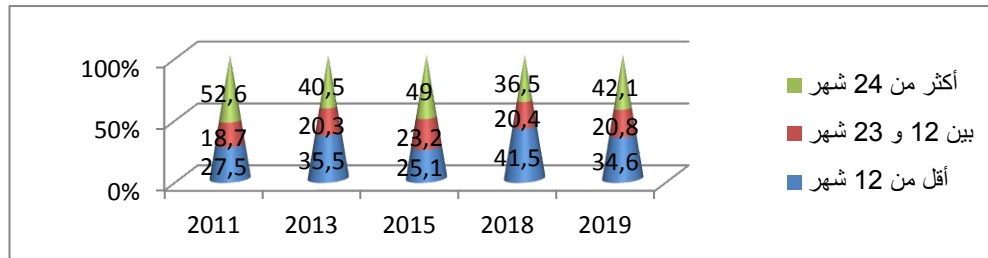


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EXCEL

من المعطيات الموضحة في الشكل البياني يمكن ملاحظة أن البطالة تمس بشكل رئيسي الفئات ذات المستوى التعليمي المتوسط بنسبة 42.97 % سنة 2015 لتتخفف النسبة إلى 37.96 % سنة 2019، مع ذلك سجل انخفاض لعدد العاطلين عن العمل دون مستوى (من 2.17 % سنة 2015 إلى 1.66 % سنة 2019) و المستوى الابتدائي (من 10.39 % سنة 2015 إلى 8.49 % سنة 2019). إلا أن البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2015-2019) بحيث يعود سبب هذا الارتفاع إلى عدم استجابة الجامعات لمتطلبات سوق العمل من الأفراد ذوي المؤهلات والكفاءات، إضافة إلى تراجع تدخل الدولة في خلق مناصب شغل في القطاع العام، في حين أن القطاع الخاص يستدعي توفر شروط لا تتوفر في خريجي الجامعات كالتجربة المهنية و التأهيل و التدريب .

هـ/ البطالة طويلة الأمد: يعتبر البحث عن العمل معيارا هاما آخر يصنف الشخص بين العاطلين عن العمل ، حيث يفيد هذا التصنيف في رسم سياسات التشغيل المناسبة وذلك انطلاقا من المدة الزمنية المستغرقة للبحث عن منصب عمل ومحاولة تقليص مدة التعتل للأفراد.

شكل 5. توزيع البطالين حسب المدة الزمنية خلال الفترة 2011-2019



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EXCEL

من خلال الشكل البياني أعلاه يتضح لنا أن البطالة التي تتراوح مدة البحث فيها أكثر من 24 شهر تسجل أكبر حجم للبطالين حيث سجلت سنة 2011 حوالي 559 ألف بطل بنسبة قدرها 52,6%، إلا أن النسبة تراجعت إلى 42,14%، تليها بعد ذلك فئة البطالين الذين استغرقت بطالتهم أقل من سنة، في حين تعتبر المدة بين 12 و 23 شهر الأقل من حيث عدد البطالين، وهذا ما يعني أن أغلبية البطالين يغادرون البطالة خلال هذه المدة.

و/ البطالة و العمل غير الرسمي: ظهر مصطلح " القطاع غير الرسمي " لأول مرة مع بداية سنوات السبعينات في منشورات منظمة العمل الدولية المتعلقة بتقرير حول التشغيل في كينيا². حيث أدت الاختلالات المستمرة في سوق العمل بالجزائر ، ولا سيما البطالة ، إلى تشكيل قطاع غير رسمي هام من سنة إلى أخرى³. فقد لعب القطاع غير الرسمي دورا هاما في عملية خلق فرص العمل، و بالتالي يساهم في الحد من البطالة. و بما أن الأنشطة غير الرسمية و العمالة الناقصة تصل إلى نسبة كبيرة، فإن ذلك يجعل معدلات العمالة و البطالة تفقد دلالتها⁴.

² ILO,(1972). *international labor office:« employment , Incomes and Equality : A strategy for increasing productive employment in Kenya »*. Geneva: international labor office.

³ Bouriche, Lahcène. (2011). le chômage et la proactivité du travail en algerie- une analyse économétrique. 07, مجلة دفاتر اقتصادية.

⁴ بلعربي, عبد القادر (2009). الجزائر بين البطالة و القطاع غري الرسمي -دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص " :اقتصاد التنمية"، تلمسان، الجزائر :جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، .

جدول 2. تطور العمل الغير رسمي خلال الفترة 2001-2017 (الوحدة ألف بطل)

السنوات	2001	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2017
البيانات								
العمل غير الرسمي	1684	2564	3265	3482	3921	3493	3517	5541
%العمل غير الرسمي	33.5	41.5	45	44.1	45.6	37.7	37.7	56.8

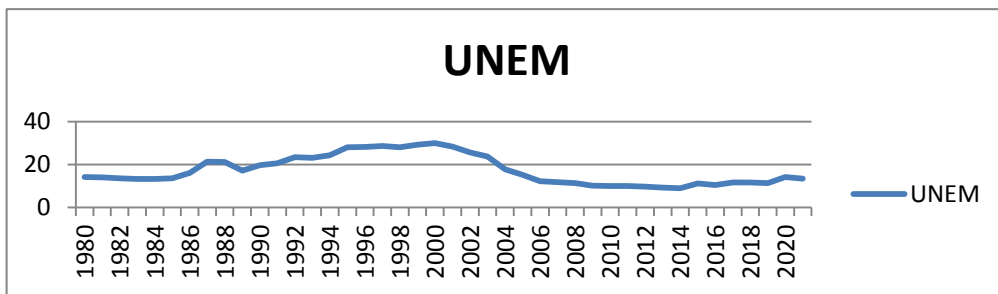
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و الديوان الوطني للإحصائيات

والواقع أن العمالة غير الرسمية تطورت بسرعة وارتفعت حصتها لتبلغ 45.6% سنة 2010، مرتفعة من 33.5% سنة 2001 أي بزيادة تقدر ب 2237000 عامل خلال 9 سنوات و بنسبة نمو تقدر ب 12%، ثم ارتفع معدل العمالة غير الرسمية ليبلغ قيمة 56.8% سنة 2017، حيث تجدر الإشارة إلى أن تنامي القطاع الغير رسمي بالجزائر كان نتاج لتفاقم معدل البطالة بحكم أن السوق الرسمية لم تتمكن من امتصاص الكم الهائل لطالبي العمل أو على الأقل التخفيف منه. و بالتالي فإن الإحصاءات الرسمية تظهر أن الانخفاض في معدل البطالة سار جنباً لجنب مع تنامي الاقتصاد الغير رسمي.

2.1. واقع البطالة في الجزائر:

تعرف البطالة على أنها حالة وجود أشخاص راغبين في العمل و قادرين عليه و باحثين عنه و لكن لم يجدوه⁵ و هناك من يرى أن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المطلوبة والمعروضة عند مستوى معين من الأجور⁶. عرفت معدلات البطالة تذبذبات كبيرة ترجع لعدة أسباب لها علاقة بتغير الأوضاع الاقتصادية و السياسة و المالية و ذلك عبر فترات مختلفة من الزمن.

شكل 6. تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2021)



⁵ Muller, j., & Autres. (2004). *Manuel et applications: économie*. Paris: Dunod, 4^{ème} édition.

⁶ حلمي جلال (2008) *الإبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في الاقتصاد المصري /تداعياتها و اساليب مواجهتها- رؤية مستقبلية*. (مصر: جامعة عين شمس).

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EXCEL

من خلال المنحنى البياني لتطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2021) يتبين لنا أن البطالة مرت بمراحل هي

كالآتي:

1/ مرحلة ما قبل الإصلاحات (1980-1989): شهدت هذه المرحلة أزمة تشغيل أثرت على فئة الشباب بشكل كبير و

ذلك بسبب إعطاء الأولوية لذوي الخبرة و المؤهلات.

المخطط الخماسي الأول (1980-1984): كان أبرز هدف لهذا المخطط هو جعل النظام الاقتصادي أكثر فعالية و نجاعة و كذا تصحيح الاختلالات التي عانى منها الاقتصاد.

و من أهم ما ميز هذه الفترة هو امتصاص قطاع الإدارة لليد العاملة التي كانت عاطلة عن العمل، باعتباره أهم موفر لمناصب العمل بمتوسط سنوي قدره 33%، أما الصناعة فأصبحت لا تشغل سوى 13.56% من القوى العاملة، أما التشغيل في القطاع الزراعي فقد عرف ركودا في ظل غياب الحوافز التي تمنحها له الدولة، من أجل إنعاشه و ترقية لا سيما لافتقاره إلى اليد العاملة الماهرة و الشابة مما يتطلب تغيير الشروط التي تسير هذا القطاع. كما ساعد تطور حجم الاستثمارات العمومية في هذه الفترة على خلق مناصب شغل إضافية، كما تم تسجيل انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة بحيث انتقلت من 16.3% إلى 8.7% من سنة 1982 إلى 1984. المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): مرت الجزائر بداية هذه المرحلة بضائقة مالية سببها أزمة البترول سنة 1986، حيث أدت هذه الأزمة إلى تراجع عائدات المحروقات من 63.6 مليار دينار إلى 34.9 مليار دينار بحيث ترتب عن ذلك ارتفاع محسوس في معدلات البطالة و ذلك بسبب انخفاض حجم الاستثمارات التي تلعب دورا هاما في خلق مناصب شغل فقد سجل انخفاض هذه الأخيرة من 74000 منصب سنة 1986 إلى 59000 منصب سنة 1989.

2/ مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1990-2000): تعتبر أصعب مرحلة مرت بها الجزائر و التي انتقل فيها اقتصاد

الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. إضافة إلى لجوء الدولة إلى خصخصة القطاع العام كإستراتيجية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري.

شهد قطاع التشغيل تدهورا ملحوظا و الذي كان نتيجة لبرنامج التعديل الهيكلي الذي طبق من 1995 إلى 1998 بحيث ساهم هذا الأخير في رفع نسبة البطالة و ذلك بسبب الأزمة المالية التي مرت بها البلاد بسبب انخفاض أسعار البترول و انخفاض الدينار سنة 1995 و بالتالي تراجع كبير في عدد مناصب الشغل المعروضة في سوق العمل بعد عزز الجزائر عن توفير السيولة اللازمة لدفع الديون الخارجية و التي استنفذت أكثر من 80% من حجم الصادرات مما دفع بالجزائر إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي بغية سد العجز الخارجي.

3/ مرحلة الإنعاش الاقتصادي (ما بعد 2000): عقب تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي بهدف تعزيز النمو و دعم المحيط

الاقتصادي، استطاعت الجزائر القضاء على المديونية الخارجية حيث شهدت هذه المرحلة انخفاضا محسوسا في معدلات البطالة و ذلك راجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار المحروقات إضافة إلى برامج دعم الشباب و برامج التنمية الفلاحية، بحيث انتقل معدل البطالة من 28.4 سنة 2000 إلى 15.3 سنة 2004 إلى أن بلغت النسبة 11.4 سنة 2019، بعدها عرف ارتفاعا خلال سنتي 2020 و 2021.

2. أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2021):

إن عملية الاختيار الأمثل للمتغيرات التي تؤثر على توازن سوق العمل تعتمد على النظرية الاقتصادية أولاً ، وثانياً على الدراسات السابقة، إضافة إلى توفر الإحصائيات و البيانات التي تساعد في تحديد متغيرات الدراسة، فمن شأن ذلك كله أن يوصلنا إلى نتائج اقتصادية وإحصائية مقبولة.

1.2 متغيرات الدراسة: من أجل تقدير النموذج المعتمد في هذه الدراسة، تم اختيار متغيرات الدراسة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة، حيث تم أخذ المتغيرات بالشكل اللوغاريتمي الطبيعي، و قد غطت البيانات الموضحة في الجدول أدناه الفترة (1980-2021)

جدول 3. متغيرات الدراسة

الرمز	المتغير	المصدر
LUNEM	لوغاريتم معدل البطالة	الدويان الوطني للإحصائيات
LXPEN	لوغاريتم الإنفاق الحكومي	الدويان الوطني للإحصائيات
LP-OIL	لوغاريتم أسعار البترول	منظمة ال OPEC
LGDP	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي

ويمكن كتابة النموذج وفقا لمنهج ARDL على النحو التالي:

$$\Delta LUNEM_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{p1} \phi_j \Delta LUNEM_{t-j} + \sum_{j=0}^{p2} \beta_j \Delta LXPEN_{t-j} + \sum_{j=0}^{p3} \delta_j \Delta LP_oil_{t-j} + \sum_{j=0}^{p4} \theta_j \Delta LGDP_{t-j} + \Omega_1 LXPEN_{t-1} + \Omega_2 LP_oil_{t-1} + \Omega_3 LGDP_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

Δ : يمثل الفرق الأول للمتغير

p : عدد التأخرات التي يجب أن يتضمنها النموذج

$\Omega_1; \Omega_2; \Omega_3$: عبارة عن معلمات الأجل الطويل Long run parameters

ε_t : حد التقدير العشوائي من الشكل تشويش أبيض White noise

2.2 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: لمعرفة مدى استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في البحث تم الاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

جدول 4. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

الخصائص	درجة التكامل	Intercept	Prob	Tren and intercept	prob	none	Prob
LUnem	I(0)	-2.430748	0.1408	-3.422779	0.0641	-0.200301	0.6080
	I(1)	-3.167273	0.0297	-3.193568	0.1006	-3.213004	0.0020
LXpen	I(0)	-1.433905	0.5546	-4.280583	0.0091	0.717565	0.8659
	I(1)	-3.947404	0.0040	-4.184943	0.0105	-1.883921	0.0546

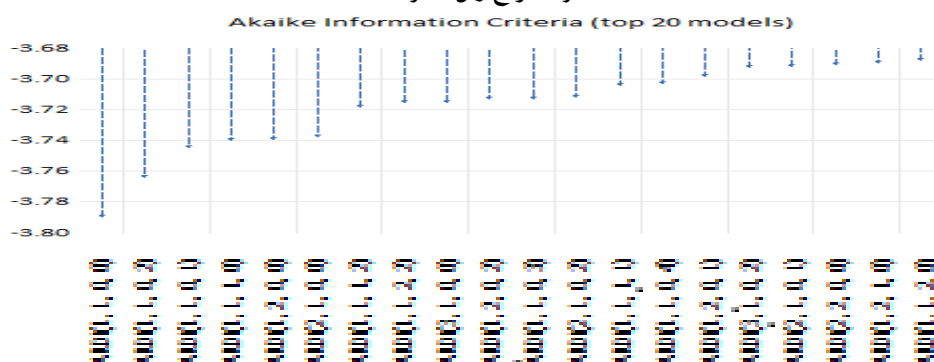
0.7038	0.083626	0.4499	-2.251319	0.6772	-1.172344	I(0)	LP_oil
0.0000	-6.215595	0.0008	-5.147453	0.0001	-5.154342	I(1)	
0.9836	1.867945	0.0048	-4.477044	0.5171	-1.513016	I(0)	LGdp
0.0000	-9.381668	0.0000	-6.791522	0.0000	-10.07788	I(1)	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EVIEWS 12

من خلال نتائج اختبار ADF نلاحظ أن السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى بالنسبة للمتغيرات محل الدراسة خلال الفترة (1980-2021)، حيث كانت القيم المطلقة الإحصائية المقدرة تقل عن القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية، و لكن بعد أخذ الفرق الأول تبين أن كل السلاسل الزمنية استقرت عند مستوى معنوية 5% و عليه فيمكن إجراء اختبار التكامل المشترك.

3.2. تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات في نموذج الدراسة: بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية توصلنا إلى أن كل السلاسل متكاملة من نفس الدرجة $I(1)$ ، وبالتالي سنقوم باختبار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج وذلك بالاعتماد على المعيار الأكثر شيوعا AIC كما يوضح الشكل التالي:

شكل 7. اختبار النموذج وفق معيار AIC



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية EVIEWS 12

يوضح الشكل السابق أن أفضل نموذج من حيث عدد التأخيرات للمتغيرات المدرجة في النموذج هو $ARDL(1.1.0.0)$ و الذي يوافق أدنى قيمة لمعيار AIC

4.2 اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود: يوضح الجدول أدناه نتائج التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود Bounds test أن القيمة الإحصائية لـ F-statistic قدرت بـ 4.170987، بحيث تجاوزت القيمة الحرجة للحدود العليا التي وضعها Perasan عند مستوى دلالة 5% (3.67)، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات أي بمعنى وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل البطالة و متغيرات الدراسة.

جدول 5. اختبار منهج الحدود Bounds test

مستوى المعنوية		القيم الحرجة	قيمة F المحسوبة
10%	5%		
2.37	2.79	الحد الأدنى I(0)	4.170987
3.2	3.67	الحد الأعلى I(1)	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية EViews 12

5.2. تقدير العلاقة طويلة الأجل: بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج ARDL، حيث تم تقدير العلاقة باختبار معنوية معالم المتغيرات المفسرة على المدى الطويل، و النتائج موضحة في الجدول (6)

جدول 6. نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

المتغير التابع: LUNEM		
النموذج المدروس: ARDL(1.1.0.0)		
فترة الدراسة: 1980-2021		
الملاحظات: 38		
الاحتمال Prob.	المعاملات المقدرة	المتغيرات
0.0183	-0.497240	LXPEN
0.0007	-0.456805	LP-OIL
0.0006	0.148474	LGDP
0.0000	2.412424	C
LUNEM = -3.000857 + 0.667895LREC + 1.229458 LPOP - 0.34350LP-OIL - 0.574036LINV - 0709994 LGDP + 0.251044LM2		

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية EViews 12

تظهر نتائج الجدول (6) بأن كل متغيرات نموذج الدراسة معنوية عند مستوى 5%، مما يدل على أنها تساهم في تفسير التغيرات التابعة و المتمثل في معدل البطالة بالجزائر في المدى البعيد.

إشارة معامل الإنفاق الحكومي تدل على وجود علاقة عكسية مع معدل البطالة، و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% ($P=0.0183$)، و هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. حيث تشير قيمة المعامل التي بلغت -0.497240 إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي ب 1% سيؤدي إلى خفض معدل البطالة ب 49.72%. يمكن إرجاع ذلك إلى فعالية السياسة المالية المتمثلة في سياسة الإنفاق الحكومي الموجهة لزيادة حجم الاستثمار، و بالتالي دعم المشاريع الإنتاجية التي من شأنها خلق مناصب شغل جديدة سيؤدي حتما إلى انخفاض معدلات البطالة

معدل البطالة يرتبط عكسيا مع أسعار البترول، بمعنى أن ارتفاع أسعار البترول في سنة ما ب 1% سيؤدي إلى خفض معدل البطالة ب 45.68%، و هو ذو معنوية إحصائية عند مستوى 5% ($P=0.0007$)، و بحكم أن الاقتصاد الجزائري ريعي بامتياز فإن العائدات النفطية هي موجهة لتغطية الاستثمارات التي تساهم في توفير مناصب عمل مما يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة. متغير الناتج المحلي الإجمالي ذو إشارة موجبة و ذو معنوية إحصائية عند مستوى 5% ($P=0.0006$)، حيث تؤدي زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 1% إلى رفع معدل البطالة ب 14.84%، حيث تعكس النسبة عدم استجابة سوق العمل لحجم الاستثمار المحلي، و هذا يتناقى مع النظرية الاقتصادية، يمكن إرجاع ضعف مرونة معدل البطالة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي مرتبط باستثمارات و مشاريع غير إنتاجية (استهلاكية).

6.2 تقدير صيغة تصحيح الخطأ: بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل البطالة و متغيرات الدراسة، سنقوم

فيما يلي بتحليل نتائج التقدير للعلاقة قصيرة الأجل و النتائج موضحة في الجدول (7)

جدول 7. نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعلومات المقدرة	الاحتمال Prob.
D(LXPEN)	-1.028719	0.0737
CointEq(-1)*	-0.333820	0.0000
$R^2 = 0.60$, $\bar{R}^2 = 0.59$, DW stat= 2.146067		

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية EVIEWS 12

أهم ما في هذا التقدير هو قيمة معامل تصحيح الخطأ ($\text{Coint-Eq}(-1)$)، بحيث نلاحظ من خلال الجدول أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة و معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% (0.0000) و هذا ما يدل على صحة و دقة العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، بمعنى أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ و التي بلغت 33.38% تدل على أن جميع الاختلالات في توازن معدل البطالة في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية، بمعنى يتم الوصول إلى التوازن بعد ثلاث سنوات بالتقريب و هذا ما يشير إلى نسبة سرعة التكيف في النموذج.

كما توضح قيمة معامل التحديد أن 60% من التغيرات الحاصلة في معدل البطالة مفسرة بالتغيرات في محددات البطالة.

7.2 الاختبارات التشخيصية: قبل اعتماد النموذج $\text{ARDL}(1.1.0.0)$ في تقدير العلاقة القصيرة وطويلة الأجل وجب

التأكد من جودة النموذج المقدر.

جدول 8. الاختبارات التشخيصية للنموذج

الاختبار	القيمة	الاحتمال
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	1.559435	0.458536
عدم ثبات تباين الأخطاء ARCH	0.413392	0.5241
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	0.198684	0.8208

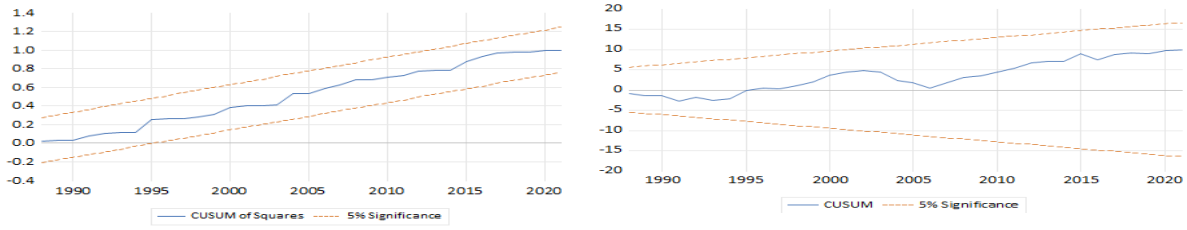
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية EVIEWS 12

من خلال نتائج الجدول تظهر نتائج الاختبارات التشخيصية مدى صلاحية النموذج المقدر ما يلي:

- تدل إحصائية J.B على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي للنموذج.
 - تؤكد إحصائية ARCH على تجانس تباين حدود الخطأ.
 - كما تشير إحصائية LM test إلى أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للبواقي.
- بناءً على نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر نستنتج صلاحية استخدام هذا النموذج بغرض تقدير العلاقة بين البطالة ومتغيرات الدراسة .

8.2 اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج: من أجل التأكد من أن البيانات المستخدمة في الدراسة لا تحتوي على أي تغيرات هيكلية، خاصة معلمات العلاقة الطويلة وقصيرة المدى خلال فترة الدراسة وجب إجراء الاختبارات المناسبة كاختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM-Square.

شكل 8. اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية

EVIEWS 12

من خلال الأشكال البيانية يتضح أن الرسم البياني لكل من اختبار CUSUM واختبار CUSUM of Squares وقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وهذا يدل على أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا بين نتائج الفترة قصيرة الأجل و الفترة طويلة الأجل.

خاتمة:

تعاني معظم دول العالم عموما من تزايد في مستويات البطالة خاصة الدول النامية ، بحيث بات هذا الأمر يشكل خطرا على الاستقرار الاجتماعي و حدوث اختلالات في التوازن الاقتصادي للبلد. و في هذا الصدد، استهدفت هذه الورقية البحثية محاولة لدراسة و تحديد أهم العوامل المؤثرة على اختلال توازن سوق العمل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2021.

من خلال دراستنا، توصلنا بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الإنفاق الحكومي، أسعار البترول، و الناتج المحلي الإجمالي) مع معدل البطالة ، كما تبين وجود أثر سالب معنوي في الأجل الطويل بين كل من متغير الإنفاق الحكومي و أسعار البترول على معدل البطالة، بحيث يوجد ارتباط وثيق بين نمو الاستثمارات و زيادة فرص التوظيف أي ارتفاع معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، مما يترتب عن ذلك زيادة كل من الدخل المحلي الحقيقي، متوسط دخل الفرد الحقيقي وبالتالي توفير فرص التوظيف، في حين تبين وجود تأثير معنوي إيجابي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي على معدلات البطالة، و ذلك خلال فترة الدراسة و بهذا تكون الفرضية الأولى غير محققة في حين تتحقق الفرضية الثانية .

و من خلال النتائج السابقة نقترح التوصيات التالية:

- العمل على توفير شبكة معلومات تعمل على الربط بين جانبي سوق العمل، بمعنى الربط بين الجامعات و المعاهد (عرض العمل) و أصحاب العمل (الطلب على العمل).
 - تفعيل دور الناتج المحلي الإجمالي برفع معدلاته و ذلك من خلال إتباع سياسات قصيرة الأجل و طويلة الأجل من شأنها تشجيع الاستثمارات و خلق مناصب شغل و بالتالي الحد من مشكل البطالة؛
 - ضرورة توجه الاقتصاد الجزائري للتنويع الاقتصادي و تفادي الاعتماد الكلي على قطاع واحد (القطاع النفطي)؛
- قائمة المراجع:**

بلعربي، ع. ا. (2009). الجزائر بين البطالة و القطاع غري الرسمي -دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص " :اقتصاد التنمية"، تلمسان، الجزائر :جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، .

حلمي، ج. (2008). *الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في الاقتصاد المصري إنداعياتها و اساليب مواجهتها رؤية مستقبلية*. (مصر :جامعة عين شمس).

Bouriche, L. (2011). le chômage et la proctivité du travail en algerie- une analyse économetrique. مجلة 07. *دفاتر اقتصادية*

ILO, i. l. (1972). *international labor office:« employment , Incomes and Equality : A strategy for increasing productive employment in Kenya ”*. Geneva: international labor office.

Muller, j., & Autres. (2004). *Manuel et applications: économie*. Paris: Dunod, 4ème édition.

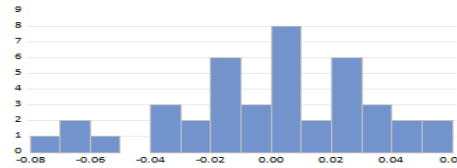
الملاحق:

الملحق 02: نتائج اختبار (ARCH test)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.413392	Prob. F(1,38)	0.5241
Obs*R-squared	0.430466	Prob. Chi-Square(1)	0.5118

الملحق 01: نتائج اختبار (Jarque-Bera)



الملحق 03: نتائج اختبار (BG-LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.198684	Prob. F(2,33)	0.8208
Obs*R-squared	0.487826	Prob. Chi-Square(2)	0.7836